الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
8 October 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيلينغا – إيبوتو .....(الكاميرون)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنّين والمعوقين والأسرة

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-54235 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/58/172، A/58/204)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنّين والمعوقين والأسرة (A/58/3، A/58/61-E/2003/5، A/58/67-E/2003/49، A/58/79، A/58/153، A/58/159، A/58/229، A/AC.3/58/L.2)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/58/160)

١ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه ينوي تكريس بيانه لتلك الأهمية التي يتسم بها تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية. والجمعية العامة تجتمع في وقت يبدأ فيه الاقتصاد العالمي في الأخذ بشيء من الانتعاش، بعد أن تباطأ في السنوات السابقة، مما أدى إلى تعويق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تكون الشواغل الاقتصادية القصيرة الأجل قد أدت أيضا إلى حجب الأهداف الطويلة الأجل للإعلان المتعلق بالمسائل الاجتماعية والتنمية. والأمر يتمثل في جعل النمو متّسماً بالإنصاف وموائما للتنمية ومشجعا للمساواة بين الرجل والمرأة. ومن أجل القيام بهذا، ينبغي أن تُدمج أهداف التنمية الاجتماعية في السياسات الاقتصادية، بشكل كامل، مع وضع ما يناسب من إطار اقتصادي كلي واستراتيجيات إنمائية.

٢ - وسياسات التنمية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية مرتبطة ببعضها على نحو وثيق. وفي الوقت الذي يشكل فيه التماسك الاجتماعي عنصراً ضرورياً بالنسبة للنمو الاقتصادي، فإن تهيئة بيئة اقتصادية كلية سليمة تعد أمراً أساسياً بالنسبة لنجاح السياسات الاجتماعية. واستراتيجيات الإنتاج ينبغي لها أن تكون موجهة أيضا نحو التنمية الاجتماعية، ومن نفس المنطلق، يلاحظ أن السياسات الاجتماعية يتعين عليها أن تعمل على تشجيع الاضطلاع بعملية نمو متكاملة قد تفيد أكثر الفئات السكانية حرماناً.

٣ - والسلطات التي تضطلع بالسياسات الاقتصادية الكلية لم تكن مسؤولة، في الكثير من الأحيان، عن العواقب الاجتماعية لقراراتها. وبغية معالجة هذا الأمر، قام المشاركون في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقِد في كوبنهاغن، بالتعهد بتضمين برامج التكيّف الهيكلي ثلاثة أهداف: القضاء على الفقر، ونمو العمالة، والتكامل الاجتماعي.

٤ - والتقدم الاجتماعي حصيلة عوامل ثلاثة ضرورية: الأخذ بسياسة اجتماعية طويلة الأجل ترمي إلى كفالة التكامل؛ والاضطلاع بنمو اقتصادي بوسعه أن يوفر فرص عمل لائقة للنساء والرجال؛ والتقليل بين الفوارق في الإنتاجية القائمة بين شتى الأنشطة ومختلف العوامل الاقتصادية. وعلى الرغم من مزايا العولمة، فإنها قد فاقمت من المشاكل في كافة الميادين. ومن أجل تدارك ذلك، ينبغي للاستراتيجيات الاجتماعية أن تركز على ثلاثة مجالات رئيسية: التعليم والعمالة والحماية الاجتماعية.

٥ - والتعليم ليس مجرد حق من الحقوق، ولكنه يعَد أيضا بمثابة الوسيلة الأساسية لإخراج المُهمَّشين من الكبار والصغار بعيداً عن دائرة الفقر. ومن الواجب على البلدان النامية، بالتالي، أن تزيد من الموارد المخصصة للتعليم، مع التشديد، بصفة خاصة، على تعليم البنات بهدف القضاء على ما يوجد حاليا من تفاوتات بين النساء والرجال.

٦ - والتقدم المحرز في مجال التعليم قد يتعرض للتلاشي، وذلك في حالة عدم توفير فرص لائقة للعمالة، مما يميز النظام الاقتصادي الراهن، فيما يبدو. وينبغي، بالتالي، تكييف العمل وفق التطور التقني، مما يقتضي زيادة التركيز على تدريب الموارد البشرية، وتعزيز التعاون بين العمال وأصحاب الأعمال، وتوفير حماية اجتماعية مناسبة، والأخذ بسياسة حذرة فيما يتصل بالحد الأدنى للأجور، وهذا كله يعمل على تحسين الحوار الاجتماعي.

٧ - وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، يبدو أن ثمة ضرورة لتعزيز نظم الضمان الجماعي من أجل القضاء على الفقر وتحسين المساواة. ومن شأن هذه النظم أن تعمل على كفالة الانفتاح على الصعيد العالمي، وأن تتناول، بصفة خاصة، مجالات التغذية والصحة والشيخوخة والبطالة. وسوف يمكن الحكم على نتائج هذه النظم من خلال ملاحظة وضع المرأة، فهي تستفيد منها، وإن كان من المتعين عليها أيضا أن تتحمل مسؤولية الأسرة وواجبات الرعاية غير الرسمية في حالة عدم وجود نظم الضمان الاجتماعي هذه أو عدم كفايتها.

٨ - ومن جراء نقص التكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية، يلاحظ أن المسؤولين يقومون، منذ بعض الوقت، بإفساح مجال كبير لشبكات الحماية الاجتماعية في حالات الأزمات الاقتصادية. وهذه التدابير، التي لا يجوز لها أن تحل محل السياسات الاجتماعية الأساسية، ينبغي لها أن تتحول إلى نظام من نظم الضمان الاجتماعي التي تتسم بطابع أكثر دواماً.

٩ - وقد تبين، في نهاية المطاف، أنه ينبغي أن تُقام مؤسسات جديدة من أجل العمل على وضع أُطرٍ سياسية متكاملة. ومن شأن هذه المؤسسات أيضا أن تشجع العناصر الفاعلة في الميدان الاجتماعي على مناصرة الفقراء، وتنسيق إجراءات السلطات الاقتصادية والاجتماعية، ونشر النتائج الاجتماعية للسياسات الاقتصادية، إلى جانب القيام، بصفة خاصة، بمراعاة الأهداف الاجتماعية لدى اتخاذ القرارات الاقتصادية. وعدم توفر مثل هذه المؤسسات يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية بعدد كبير من البلدان.

١٠ - وتفاقم التفاوتات يضير بمسألة تحقيق أهداف التكامل الاجتماعي، التي وُضِعف في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهذه الأهداف تشكل شرطاً أساسياً للتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

١١ - وبصفة عامة، يتطلب تحقيق برنامج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية القيام، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بزيادة التركيز على الاستثمارات الاجتماعية. وإعمال الهدف الثامن لإعلان الألفية، وهو الهدف المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، يتسم بأهمية خاصة في هذا المجال. والجوانب الثلاثة الرئيسية لهذا الهدف تتمثل في التجارة وتحقيق عبء الدين والاضطلاع بالمساعدة.

١٢ - ومن الواضح أن التنمية عملية معقدة، وليس من الجائز أن يتم تناولها من الزاوية التقنية وحدها. ومن الواجب على اللجنة الثالثة، التي تتحمل مسؤولية البرنامج الاجتماعي، أن تحرص على توضيح هذا البرنامج وتحويله إلى أمر واقع.

١٣ - **السيد شولفينشك** (مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية): عرض التقارير الثمانية التي قدمها الأمين العام للجنة.

١٤ - ومن منطلق التحدث، في البداية، بشأن البند ١٠٥ من جدول الأعمال المعنون ''تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين''، قال إن تقرير الأمين العام الصادر تحت عنوان ''تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين'' (A/58/172) يتضمن اطلاع اللجنة على النتائج المحددة المتعلقة بالتعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، التي اعتمدتها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والأربعين، والتي صدّق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهذا التقرير يركّز على موضوعين رئيسيين: تنسيق السياسات لتعزيز التنمية الاجتماعية، والمشاركة والشراكة كهدفين ووسيلتين للتنمية الاجتماعية، وقد وردت بالتقرير توصيات عديدة، وخاصة: ضرورة تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية على جميع أصعدة اتخاذ القرار؛ ومشاركة البلدان النامية، بصورة فعلية، في عملية اتخاذ القرار، وكذلك في مجال وضع القواعد على المستوى الدولي، وتنسيق وتعزيز التعاون الدولي؛ واشتراك كافة الأطراف، على نحوٍ نشط في عملية التنمية.

١٥ - وفي إطار البند ١٠٦ من جدول الأعمال ''التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنّين والمعوّقين والأسرة''، يقدم تقرير الأمين العام المعنون ''استعراض وتقييم برنامج العمل العالمي بشأن الأشخاص المعوّقين'' نتائج الاستعراض والتقييم الخمسي الرابع لبرنامج العمل العالمي بشأن الأشخاص المعوقين. والتقرير يركّز على أن تشجيع تكافؤ الفرص أمام المعوقين يتطلب وضع تدابير من شأنها أن تؤدي إلى نتائج ملموسة. وهو يتضمن توصيات ترمي، بصفة خاصة، إلى تشجيع حقوق المعوقين في سياق التنمية، وإدراج مسألة المعوقين في سياسات وبرامج التنمية، وتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة المختلفة في هذا المجال. ومن المطلوب من المجموعات الإقليمية، التي لم تقم بعد بتعيين ممثلين لها لدى الفريق العامل المعني بوضع اتفاقية عالمية متكاملة بشأن حقوق المعوقين، إلى القيام بذلك، ولقد اقترحت المكسيك هذه الاتفاقية في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

١٦ - وتقرير الأمين العام المعنون ''التحضير للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها'' يشير إلى الأعمال التحضيرية للاحتفال في عام ٢٠٠٤، على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، بهذه السنة الدولية، كما أنه يقدم بعض الاقتراحات في هذا الصدد. ومن المستحسن، على هذا النحو، أن تقوم الحكومات بتشجيع مشاركة كافة عناصر المجتمع وتعزيز الأعمال البحثية التي تتناول الأسرة، وزيادة توعية الرأي العام بشأن المسائل المتصلة بالأسرة، ووضع استراتيجيات وطنية تتيح تحسين حماية الأسرة بعد عام ٢٠٠٤.

١٧ - والمؤتمرات الرئيسية، التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات، قد أوضحت أن الأسرة تختلف في نوعيتها حسب السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية، وأن التعاريف التقليدية للأسرة قد تطورت، إلى جانب ذلك، بشكل كبير من جراء عمليات الهجرة والتحضر، فضلا عن انخفاض الخصوبة، وشيوخة السكان بصفة عامة. ومن شأن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة أن يمكّن من زيادة إدراك الرأي العام للمسائل المتصلة بالأسرة، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الدول في مجال وضع سياسات مناسبة.

١٨ - والتقرير الثالث الذي وضِع في إطار البند ١٠٦ من جدول الأعمال، والمعنون ''تقرير عن الشباب في العالم لعام ٢٠٠٣ - مذكرة من الأمين العام (A/58/79)، يتضمن فرعين: وأولهما يشمل تقدير حالة الشباب في العالم في الوقت الراهن، وهو يستند إلى نتائج اجتماع فريق الخبراء المعني بالأولويات العالمية المتصلة بالشباب، الذي سبق تنظيمه بهلسنكي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛ والفرع الثاني يحتوي على تقييم لمنتدى منظومة الأمم المتحدة العالمي للشباب، الذي انعقدت آخر دوراته بداكار في آب/أغسطس ٢٠٠١. ونتائج الاجتماع تستند إلى الاستبيان الذي كان قد وزع على جميع الدول الأعضاء، وأيضا إلى الدراسات التي سبق إرسالها إلى كافة المشاركين في المنتدى. والتقرير يوصي، على نحوٍ خاص بأن تنعقد جميع دورات المنتدى في المستقبل داخل إطار عملية من العمليات الحكومية الدولية.

١٩ - والتقرير الرابع المعنون ''تعزيز تشغيل الشباب'' (A/58/229) يتضمن وصفاً للتقدم المحرز من قِبَل شبكة تشغيل الشباب منذ الاجتماع الأول للفريق الرفيع المستوى التابع للشبكة. وفي هذا الاجتماع، وجّه الفريق رسالة سياسية قوية يمكن إيجازها في مبادئ أربعة: الأهلية للعمل: الاستثمار في مجال تعليم الشباب وتدريبه مهنيا وتعزيز أثر هذا الاستثمار؛ وتكافؤ الفرص: إعطاء نفس الإمكانات للشباب من الجنسين؛ وروح الاضطلاع بالمشاريع: تيسير إنشاء المشاريع وإدارتها من أجل تزويد الشباب بفرص عمل أكثر عدداً وأرفع نوعية؛ وتحقيق العمالة: وضع تحقيق العمالة في قلب أي سياسة من سياسات الاقتصاد الكلي. ولقد جرى استعراض هذه التوصيات على يد الجمعية العامة، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية.

٢٠ - وقد قام الفريق، في إحدى توصياته الرئيسية، بدعوة البلدان إلى شغل مكانة الصدارة بالشبكة، وكذلك إلى مناصرة خطط العمل التي من شأنها تشجيع العمالة لدى الشباب. وحتى اليوم، أعلنت سبعة بلدان عن تطوعها في هذا الصدد. ومن بين الإجراءات الهامة المتخذة، يوجد كذلك إجراء بشأن تشكيل أمانة لشبكة تشغيل الشباب.

٢١ - وتقرير الأمين العام المعنون ''دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية'' (A/58/59) يعرض تحليلاً للتقدم المحرز فيما يتصل بتهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات، مع مساهمة هذه التعاونيات في القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة وإيجاد فرص عمالة منتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وهو يوضح بصفة خاصة، أن البلدان تعمل على تنقيح القوانين والنظم السارية على التعاونيات في إطار الاستفادة من مشروع المبادئ التوجيهية، الذي وضعته الأمم المتحدة، والذي يرمي إلى إعداد مناخ ملائم لتطوير التعاونيات. وثمة اقتراحات عديدة قد وردت في نهاية التقرير، وذلك في الفرع المعنون ''استنتاجات ومقترحات لمواصلة العمل''.

٢٢ - وفي النهاية، فإن ''التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٣''(A/58/153)، وهو تقرير لم يُنشر إلا مؤخراً من جراء ظروف لم تكن متوقعة، يُعَد ثمرة لعمل جماعي من قِبَل شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، التي بذلت جهدها من أجل تقديم مجموعة من المسائل والشواغل ذات الطابع الاجتماعي إلى المجتمع الدولي وإلى المتخصصين، وكذلك إلى الجمهور في مشموله. ومنذ عام ٢٠٠١، يلاحظ أن هذا التقرير يصدر كل عامين، وأنه لم يعد يصدر كل أربعة أعوام. وثمة تغييرات أخرى أيضا، من قبيل الأخذ بمبادرة مواضيعية، وصياغة توصيات محددة.

٢٣ - وتقرير عام ٢٠٠٣ يتحدث عن الانجراحية الاجتماعية. وهو يسلّط الضوء على تلك العقبات التي تواجه التكامل الاجتماعي لفئات بعينها، مثل الشباب والمسنين والمعوقين والشعوب الأصلية والمهاجرين والأشخاص المتأثرين بالصراعات، فضلا عن إيلاء ما ينبغي من اهتمام للصعوبات التي تواجه المرأة. وإزاء المشاكل الواردة، يقدم التقرير عدداً من التوصيات، ومن أهم هذه التوصيات: إزالة العقبات التي تعترض سبيل العمالة؛ وتشجيع الاندماج والحماية على الصعيد الاجتماعي؛ وحماية حقوق جميع أفراد المجتمع؛ وتعزيز التعاون الدولي. ومن هذه التوصيات أيضا، تعزيز وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، والعمل على تمكين شتى الفئات الاجتماعية من الاضطلاع بالمشاريع في إطار السياسات الائتمانية.

٢٤ - وفي سياق البند ١٠٧ من جدول الأعمال المعنون ''متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية للشيخوخة''، يلاحظ أن تقرير الأمين العام ''متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة'' (A/58/160) يمثل استجابة للقرار ١٦٧/٥٧، الذي أحاطت فيه الجمعية العامة علماً مع الارتياح بتقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، والذي أيدت فيه أيضا خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعية العامة قد لاحظت مع الارتياح أن المسؤولين عن البرنامج المتعلق بالشيخوخة يقومون بإعداد خطة تفصيلية ترمي إلى تنفيذ خطة عمل مدريد، كما أنها دعت جميع الأطراف إلى المساهمة في إعداد هذه الخطة.

٢٥ - والتقرير يعرض تلك الخطة التفصيلية المتعلقة بتنفيذ خطة عمل مدريد. وهو يولي الأولوية لمكانة المرأة في خطة عمل مدريد، ويتولى استعراض التقدم المحرز في مجال تحديد وسائل دراسة وتقييم الخطة، كما أنه يتضمن وصفاً للمراحل الأساسية لعملية التطبيق أثناء العام الأول. وهو يشمل، في النهاية، توصيات مقدمة إلى الجمعية العامة كيما تنظر فيها.

٢٦ - ومن الملاحظ أن الحكومات تقوم، منذ وقت ما، بإيلاء مزيد من الاهتمام لمختلف الأجيال فيما يتصل بوضع السياسات. وهي تدرك، على نحو مطرد، أنه لا يجوز التضحية بمصالح بعض من الأجيال من أجل أجيال أخرى، ولكن ينبغي الوفاء باحتياجات هؤلاء وهؤلاء، مع استخدام الموارد المتاحة لضم كافة هذه الفئات، التي يوجد لكل منها دور في المجتمع. وشعبة السياسات والتنمية الاجتماعية تعمل، بصفة خاصة، على تشجيع الاتصال بين شتى الفئات الاجتماعية.

٢٧ - والتقرير يشكل استجابة أيضا للقرار ١٧٧/٥٧، الذي أكدت فيه الجمعية العامة أنه ينبغي إدماج بُعدْ جنساني في عملية اتخاذ القرار والتخطيط على جميع الأصعدة، فضلا عن مراعاة احتياجات المسنات.

٢٨ - ومن الجدير بالذكر، في نهاية المطاف، أن الأمين العام قد قال في خطابه لدى افتتاح الجمعية العامة ''أن ثمة تهديدات تُعَدّ من نقاط الضعف، وذلك من قبيل استمرار الفقر المدقع، والتفاوت في الدخل بين المجتمعات وفي داخلها، وانتشار الأمراض المعدية''، كما أنه قد أعلن ''أن العالم الذي تتعرض فيه الملايين لقمع وحشي ولبؤس حادّ لا يشكل عالماً مأموناً على الإطلاق، حتى بالنسبة لأكثر السكان حظوة''.

٢٩ - ومن الجدير باللجنة أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في مجال مكافحة تلك التهديدات التي تمثل نقاط الضعف، وبالتالي، فإن من دواعي الأسف أن المسائل المتصلة بالفقر المدقع والفوارق في الدخول لا تشكل جزءاً لا يتجزأ من أعمال هذه اللجنة. وثمة أمل في أن تتسم برامج عمل

اللجنتين الثانية والثالثة بالإمعان في إبراز ضرورة إدراج المسائل الاجتماعية والاقتصادية.

٣٠ - **السيدة غرو** (سويسرا): رحبت بما قامت به الأمانة العامة من المبادرة إلى إدراج مضمون استنتاجات لجنة التنمية الاجتماعية في تقريرها المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/58/172). وهذه المبادرة تمثل خطوة إلى الأمام نحو تحسين كفاءة الأعمال المضطلع بها إلى جانب التنسيق فيما بين مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة. ومن الجدير فعلا بالأمانة العامة أن تظل على مسيرتها في هذا السبيل.

٣١ - **السيد رشدي** (مصر): قال إنه يشعر بالدهشة لمضي الأمم المتحدة في إلغاء الفريق المعني بالأسرة، وذلك في نفس الوقت الذي تتهيأ فيه للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. ومن المطلوب بيان أسباب هذا القرار.

٣٢ - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إنها تؤيد بيان ممثل مصر، وأنها تطالب بإيضاحات بشأن ما يُتَوخَّى تنظيمه بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، ونوّهت بما تتسم به الخليّة الأسرية من أهمية باعتبارها أساساً للمجتمع. وفي سياق الإشارة إلى التقرير العالمي المتعلق بالشباب (E/CN.5/2003/4)، أعربت عن استيائها إزاء تكريس مجرد مؤتمر وزاري واحد، حتى الآن، للمسائل المتصلة بالشباب، وطالبت الأمانة العامة بأن توضح ما إذا كانت تنوي تنظيم مؤتمراً آخر على الصعيد الحكومي مع تخصيصه لمشاكل الشباب.

٣٣ - **السيد شولنيشك** (مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية): ردّ على ممثل مصر، فقال إن شعبته تضم منسقا للمسائل المتصلة بالأسرة. وأعلن أنه سوف تنظم بنيويورك، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مناسبات خاصة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. ومن المؤكد أنه ينبغي أن تتخذ مبادرات مناسبة على جميع الأصعدة — الدولية والإقليمية والمحلية — ولكن الأمر يرجع إلى الدول الأعضاء فيما يتصل بالتعريف بالسنة الدولية لدى سكانها.

٣٤ - وفيما يخص المنتدى العالمي للشباب، قال إنه قد أوصى في تقريره (E/CN.4/2003/4، الفقرة ٨٠) بتنظيم منتدى جديد. ومن ثم، فإن الجمعية العامة هي التي يمكنها أن تقرر تنفيذ هذه التوصية أو عدم تنفيذها.

٣٥ - **السيدة إليشا** (بنن): قالت إنها لا تشعر بالارتياح إزاء رد مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، وإنها تطالب، بالتالي، بتقديم إيضاحات بشأن المناسبات الخاصة المتوخاة من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

٣٦ - **السيدة الحاج علي** (الجمهورية العربية السورية): تساءلت، في إطار عدم الإفصاح عن ارتياحها بدورها إزاء الرد المقدم، عما إذا كان الفريق المعني بالأسرة قد تعرض للحل بالفعل، وطالبت مدير الشعبة بأن يعلن عن نواياه في هذا الصدد بطريقة واضحة.

٣٧ - **السيدة نعمان** (اليمن): أعربت عن تأييدها لممثلتي الجمهورية العربية السورية وبنن، ورجت مدير الشعبة بأن يقدم تكملة توضيحية وتفسيرية لما قدمه من رد.

٣٨ - **السيد رشدي** (مصر): طالب ببيان اختصاصات المنسق الذي ذكره مدير الشعبة، وأبدى رغبته في معرفة عدد موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون، بصورة محددة وعلى أساس من التفرغ، بشأن المسائل الخاصة بالأسرة، إلى جانب المكانة التي يشغلها هؤلاء الموظفون في التسلسل الهرمي للمنظمة.

٣٩ - **السيدة ماي** (كندا): رحبت بعملية إعادة الهيكلة التي اضطُلع بها، والتي روعيت فيها الممارسات الجديدة المتعلقة بالإدارة، إلى جانب الإصلاح الذي شرع فيه الأمين العام. وهناك نفع محقق لعملية التنظيم هذه لدى استعراض المسائل الواردة في جدول الأعمال. وثمة ترحيب أيضا بمراعاة وجود بُعْدٍ جنساني في التقرير المتصل بمتابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/58/160)، ومن المستحسن أن يُعَّمم اتباع نهج من هذا القبيل.

٤٠ - **السيد كمبرباتش** (كوبا): خاطب وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فطالبه بتحديد ما هية العوامل التي يمكن لها أن تُسهم، على الصعيد الدولي، في التنمية الاجتماعية، وبتوضيح ما إذا كان من الضروري أن تُنشأ مؤسسات جديدة من أجل وضع سياسات في مجال التكامل.

٤١ - **السيدة بلقالم** (الجزائر): قالت إنها تشعر بالقلق وهي تتطلع إلى معرفة المكانة التي ستشغلها الأسرة في هياكل الأمم المتحدة، وطالبت بتقديم إيضاحات في هذا الشأن.

٤٢ - **السيد إسرافيلوف** (أذربيجان): أعرب، هو أيضا، عن قلقه بشأن وضع الفريق المعني بالأسرة، وطلب بأن يوضع تقرير شامل عن أسباب مثل هذه التقييدات في مجال الموظفين.

٤٣ - **السيد شولفينشك** (مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية): ردّ على مختلف المتحدثين فقال إن شعبته لا تتوخى إهمال مسألة الأسرة، ولكنها تسعى، على النقيض من ذلك، إلى إدراج هذه المسألة في مشمول أعمالها. وفيما يتصل بكافة مجالات النشاط الأخرى - الشباب والمسنون والمعوقون - يلاحظ أن المجتمع الدولي قد وضع برامج عمل محددة في هذا الشأن، وأن جميع تلك الأنشطة تستفيد من إطار تشريعي يتسم بالطموح. والأسرة هي المسألة الوحيدة التي لا يوجد لها أي برنامج من برامج العمل، وهذا في نفس الوقت الذي يجري فيه الاستعداد للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

٤٤ - وبشأن عدد العاملين بالأفرقة، يجدر بالذكر أن ثمة كيانات صغيرة بوسعها تماماً أن تضطلع بالكثير من الأنشطة. وفيما يتصل باختصاصات المنسق، فإن الشعبة كانت تضم فريقا معنيا بالأسرة، وكان هذا الفريق يشمل وظيفتين (واحدة بالرتبة ف-٤ والأخرى بالرتبة ف-٢)؛ والشعبة لم تعد بها الآن سوى وظيفة منسق، وهو بالرتبة ف-٤، ولكن جميع العاملين بالشعبة يساهمون في الأعمال المضطلع بها في مجال الأسرة.

٤٥ - **السيد فاتي** (غامبيا): قال إن موضوع إدماج أهداف التنمية الاجتماعية في السياسات الاقتصادية إذا كان مرتبطا، بصفة خاصة، باللجنة الثانية، فإنه يتعلق أيضا باللجنة الثالثة. ومن المطلوب إذن من الممثلين باللجنة الثالثة أن يبيّنوا موقفهم بشأن أفضل وسيلة لدراسة هذا الموضوع مع احترام شروط الولاية المُعزاة لهم.

٤٦ - **السيد أندرابي** (باكستان): قال إن الهيكل الأساسي للخليّة الأسرية إذا كان لا يزال على حاله دون تغيير مع مطابقته للتعريف الوارد في عام ١٩٤٨ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن الأسرة تستحق أن تبقى في قلب المسائل موضوع النقاش في سياق التنمية الاجتماعية. ومن المدهش، بالتالي، أن الفريق المعني بالأسرة يتعرض للانكماش ويتحول إلى مجرد وظيفة تنسيقية، وينبغي ذكْر الأسباب التي حفزت على اتخاذ مثل

هذا القرار، ومن الواضح أن هذه الأسباب لا صلة لها بنقص الموارد.

٤٧ - **السيد علائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يشعر بالحيرة إزاء قيام الأمانة العامة بإلغاء الفريق المعني بالأسرة، وذلك في الوقت الذي ينبغي فيه، على النقيض من هذا، تعزيز هذا الفريق. وذكر أنه يعتقد أن أسباب هذا القرار لم تُبيّن بوضوح. وثمة تدابير لصالح الأسرة قد أُدرجت في كافة برامج العمل القائمة التي تتعلق بالمرأة أو الأطفال أو التنمية الاجتماعية أو الشباب أو السكان كذلك، وبالتالي، فإنه لا توجد أي جدوى، فيما يبدو، من وضع برنامج مكرس لهذه المسألة بالذات. ومن المطلوب مواصلة أعمال الأمانة العامة في إطار الفريق المعني بالأسرة.

٤٨ - **السيد رشدي** (مصر): قال إنه يرجو توضيح مشكلة تتصل بالترجمة الشفوية، مع بيان ما إذا كان مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية يجعل بالفعل عدد العاملين على أساس التفرغ بشأن مسألة الأسرة داخل الأمانة العامة. ومن المثير للدهشة، بالإضافة إلى ذلك، أن يُلغَى الفريق المعني بالأسرة بعد ١٠ سنوات من وجوده. والخلية الأساسية للمجتمع، وهي الأسرة، لا يجوز لها أن تكون موطن تضحية للسببين اللذين سبق ذكرهما، وهما عدم وجود برنامج عمل خاص بالأسرة، إلى جانب الافتقار إلى الموارد. ومن المستحسن إذن أن يُعاد النظر فيما قُدِّم من تعليل.

٤٩ - **السيدة المالكي** (قطر): قالت إنها تأسف لأن الأمم المتحدة لا تولي اهتماما كافيا للأسرة. ورسالة الأمانة العامة تتعارض، فيما يبدو، مع الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. والوظائف التنسيقية التي أُنشئت ينبغي لها أن تكون في إطار الفريق المعني بالأسرة.

٥٠ - **السيدة غرو** (سويسرا): كررت ما سبق أن قالته ممثلة كندا من أنه يجب تناول المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وفق نهج يتسم بالشمول والتكامل. وهذا هو نفس النهج الذي استرشدت به الأمانة العامة لدى اضطلاعها بإعادة الهيكلة. وبشأن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، يجب على الدول الأعضاء، بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٢/٥٠، أن تضطلع بما يلزم من مبادرات، على الصعيدين المحلي والوطني، من أجل الاحتفال بهذه المناسبة، وثمة استفسار، في هذا الصدد، عن عدد الوفود التي ردت على الاستبيان المتصل بهذه المسألة والمقدم من الأمانة العامة.

٥١ - **السيدة سوناكي** (نيجيريا): قالت إنها لا تشعر بالارتياح إزاء الردود المقدمة، وإنها تشترك مع ممثل كوبا في المطالبة، بالإضافة إلى الخطط الوطنية، بأن يقوم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتوفير العناصر الإعلامية المتعلقة بالأعمال المضطلع بها على يد المنظمات الدولية لصالح التنمية الاجتماعية.

٥٢ - **السيد بنّونة** (المغرب): تحدّث باسم مجموعة الـ٧٧ والصين في إطار البندين ١٠٥ و١٠٧ من جدول الأعمال، فقال إن توصيات الأمين العام تطالب بتشجيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية ومختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة على الاضطلاع بتقييم مدى اندماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الواقع.

٥٣ - وفي سياق اقتصادٍ يتعرض للعولمة بصورة مطردة، لا بد من تعزيز التعاون والمساعدة والتضامن، على الصعيد الدولي، من أجل إعانة البلدان النامية على مواجهة

الآثار السلبية للعولمة، مع الاستفادة في نفس الوقت من الإمكانات المترتبة على هذه العولمة على المستويات الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية.

٥٤ - وفيما يتصل بالعمالة، يجب على الاستراتيجيات المتبعة أن تركز على أهداف اجتماعية واقتصادية، من قبيل استئصال الفقر، والتكامل الاجتماعي، وتنمية الشبكات الاقتصادية، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتعزيز احترام حقوق العمال، وزيادة الانتاجية سواء في المناطق الحضرية أم الريفية. ومؤازرة التعاون الدولي والمساعدة التقنية وتنمية عمليات نقل التكنولوجيا من شأنها أن تعين البلدان النامية على التزود بموارد بشرية ذات تأهيل يكفي للمساهمة في الاضطلاع بتنمية مستدامة.

٥٥ - وإقامة الشراكات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ستيسر من تحقيق ذلك الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان المتقدمة النمو من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه الشراكات تتطلب أيضا قيام البلدان النامية بالإسهام على نحوٍ معزّز في العمليات الدولية المتصلة باتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك بهدف زيادة الشفافية لدى المؤسسات المالية الدولية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد كل التأييد ما أوصى به الأمين العام في هذا الصدد. وهي ترحب، علاوة على ذلك، بما قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اتخاذ قرار بشأن تحقيق الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مما يُتَوخّى أن تسترشد به الجمعية العامة.

٥٦ - وبشأن المسنين، تجدر الإشارة إلى التعهدات المضطلع بها من قِبَل المجتمع الدولي في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، وكذلك في خطة عمل مدريد، ومن الملاحظ أن مجموعة الـ٧٧ والصين تتولى دراسة أساليب إنشاء آلية لمتابعة الجمعية العالمية الثانية، وهي ستقدم مساهمتها في هذا الصدد أثناء الدورة الحالية.

٥٧ - **السيد كافالاري** (إيطاليا): تحدّث باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد والبلدان المنتسبة إليه، إلى جانب البلدان أعضاء الرابطة الأوروبية للتبادل الحر، تؤيد بيانه.

٥٨ - والنموذج الاجتماعي الأوروبي يستند إلى نتائج اقتصادية طيبة، وإلى مستوى ما من الحماية الاجتماعية، وإلى تعليم رفيع الشأن، فضلا عن الحوار الاجتماعي. وفي ربيع عام ٢٠٠٣، أكد المجلس الأوروبي من جديد أن تشجيع التنمية المستدامة يشكل هدفا من الأهداف ذات الأولوية الرئيسية لدى الاتحاد الأوروبي، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب مزيدا من التعاون فيما بين الدول الأعضاء، وتهيئة فرص للعمل أكثر عدداً وأشد كفاءة، مع مراعاة مجموعة كاملة من المبادئ التي تتعلق، بصفة خاصة، بعدم التمييز والتكامل والمشاركة والتضامن والحماية الاجتماعية.

٥٩ - والقطاع الخاص يضطلع بدور هام في التنمية الاجتماعية، ومن الواجب أن يولى اهتمام محدد للمبادرة المتصلة بالميثاق العالمي ومبادئه العالمية التسعة.

٦٠ - ووفقا للأهداف الإنمائية للألفية، يلاحظ أن مكافحة الفقر تشكل واحداً من المجالات ذات الأولوية الواردة في إعلان الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الإنمائية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٦١ - والاتحاد الأوروبي يؤيد بثبات تلك الأعمال التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية، والتي ترمي إلى تشجيع الأخذ بنهج مشترك في مجال التنمية الاجتماعية، إلى جانب إقامة الشراكات المتوخاة على الصعيد الدولي.

وإدارة العولمة تتطلب اتباع نهج متكامل من شأنه أن يشمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلى جانب السياسات المتصلة بالعمالة ومشاركة كافة الأطراف المعنية. ومن هذا المنطلق، عمد الاتحاد الأوروبي، في استراتيجية لشبونة التي أعلنها، إلى تحديد هدف جديد على صعيد العقد القادم يتمثل في الاضطلاع باقتصاد أكثر تنافسية وديناميةً، يقوم على النمو، ويتسم بالقدرة على الجمع بين النمو الاقتصادي المستدام وتحسين حالة العمالة وزيادة التضامن الاجتماعي. وهذا النهج المتكامل المتعلق بالعولمة، والذي يستند إلى مؤشرات هيكلية تحظى بالموافقة كل عام، يصلح أيضا بالنسبة لأية استراتيجية من استراتيجيات التنمية المستدامة.

٦٢ - وفيما يخص الشباب، أكد الاتحاد الأوروبي من جديد ما سبق له أن أعلنه من تعهدات في إطار برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وهو لا يزال يولي اهتماما خاصا للتعليم والصحة والعمالة والمشاركة فيما يتصل بالشباب. والكتاب الأبيض للجنة الأوروبية المعنية بالشباب، الذي نشر في عام ٢٠٠١، يشهد على تصميم الاتحاد الأوروبي على تشجيع مشاركة الشباب بأسلوب نشط في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بهم. والاتحاد يشجع، في هذا المجال، الاضطلاع بالتعاون بين الحكومات، ولا سيما على الصعيد الوطني، وهو يؤيد الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (A/58/229)، وذلك من منطلق تسليمه بأهمية شبكة تشغيل الشباب.

٦٣ - والاتحاد الأوروبي يرحب بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، الذي سيجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وهو يدعو أجهزة ووكالات الأمم المتحدة إلى مراعاة المسائل المتصلة بالأسرة فيما تتخذه من سياسات، إلى جانب تشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والشراكات مع المنظمات غير الحكومية. وينبغي أن يولى اهتمام خاص للحقوق الفردية لكل من أعضاء الأسرة، بما فيهم الأطفال، وكذلك للتغييرات الديمغرافية وللمساواة بين الجنسين، في نطاق الأسرة، وأيضا في إطار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة أكثر عمومية. والاتحاد الأوروبي يؤيد بكل حزم تشجيع المرأة على صعيد سوق العمل، والتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وهو يشير إلى أن الأسرة تشكل حاجزاً كبيراً ضد الفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي.

٦٤ - وبشأن الأشخاص المسنين، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (٢٠٠٢) على الصعيدين العالمي والمحلي، إلى جانب استراتيجية برلين الإقليمية المتعلقة بالتنفيذ، وذلك على الصعيد الإقليمي. والمسنون يقدمون مساهمات كبيرة في الميدان الاجتماعي، وليس من الجائز أن يُتركوا فريسة للإهمال. وشيوخة السكان تقضي باتخاذ تدابير من شأنها أن تشجع المسنين على البقاء في ساحة العمل بهدف الاحتفاظ بدخل كافٍ مع كفالة سلامة نظم التقاعد. وينبغي أيضا مساعدة المسنين على أن يظلوا مستقلين مع العمل على عدم هبوط نوعية الحياة بالنسبة لهم. وفي النهاية، يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد وضع مسألة المعوقين في طليعة أنشطته في إطار الاتحاد، وكذلك في إطار الأمم المتحدة، كما أنه قد أعلن عام ٢٠٠٣ بوصفه ''السنة الأوروبية للمعوقين''. ومن رأي الاتحاد أن مسألة حقوق المعوقين جديرة بالمراعاة في كافة السياسات الحكومية، وأنه يجب بكل تأكيد زيادة الاستفادة من الصكوك القائمة، وخاصة تلك الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقواعد الخاصة بتكافؤ الفرص أمام المعوقين. ومن الواجب أن توضع اتفاقية على أساس من الحقوق، بهدف كفالة الحقوق الأساسية للمعوقين، وفقاً للمبادئ

الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والاتحاد الأوروبي يعمل في سياق اللجنة الخاصة المعنية بوضع اتفاقية دولية عالمية متكاملة لحماية وتشجيع حقوق المعوقين وكرامتهم، كما أنه سيقوم، بناء على المذكرة الإعلامية المقدمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بالمشاركة في أنشطة الفريق العامل الذي أنشئ من أجل تقديم مشروع اتفاقية دولية إلى اللجنة الخاصة.

٦٥ - **السيد فالي** (البرازيل): قال إن المبادئ المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد أدمجت في استراتيجيات التنمية التي اعتُمدت مؤخراً من جانب البرازيل، وأن هذا البلد مصمم على تنفيذ سياسة الميزنة وإصلاح الاقتصاد، مما يُعدّ ضروريا بالنسبة لكفالة التنمية المستدامة بدون التضحية بالأهداف الاجتماعية القصيرة الأجل. والحكومة قد أعطت الأولوية، بالتالي، لمسألة إنشاء وإتمام قاعدة كاملة للبيانات تتعلق بالسكان الفقراء بالبرازيل، وذلك بهدف التحقق من مدى فعالية البرامج الاجتماعية، ولا سيما على صعيد مكافحة الفقر والجوع، وتوفير المنح الدراسية، وتقديم الإعانات للمشاريع التي تتولى تشغيل الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٤ عاما والذين يبحثون عن عملٍ لأول مرة. والبرازيل تدرك أن البلدان الأخرى تضطلع بسياسات مماثلة على الصعيد الوطني، ومن ثم، فإنها تشجع ممثلي هذه البلدان على الإفصاح عن تجاربهم في هذا الصدد.

٦٦ - وبالإشارة إلى تقرير الأمين العام (A/58/172)، يجدر بالذكر أن ثمة أهمية لتنسيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية، ويجب، من أجل الاضطلاع بهذا، أن تتعزز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي، مما يفترض، بادئ ذي بدء، اتقاء التقلبات المفرطة لأسواق رأس المال، وتيسير وصول منتجات وخدمات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما في ضوء فشل اجتماع منظمة التجارة العالمية في كانكون، وذلك فضلا عن وصول البلدان النامية للأدوية الضرورية بأسعار معقولة. وهذه النقطة الأخيرة تهم البرازيل بصفة خاصة، فهي قد قدمت قرارين يتصلان بهذا الشأن (٢٠٠٣/٢٨) و(٢٠٠٣/٢٩) إلى لجنة حقوق الإنسان، حيث قامت باعتمادهما.

٦٧ - والبرازيل ترحب بإيلاء الاهتمام لدورة الأسرة وللشيخوخة والمعوقين والشباب، وهي تؤكد أنها قد وضعت خطة جديدة تتعلق بالمسنين، وهذه الخطة تنص بصورة محددة على وصول الجميع لخطط الصحة ووسائل النقل وأنشطة أوقات الفراغ. وهي تؤيد النُهج المتكامل المقترح في هذا الصدد من جانب الأمين العام.

٦٨ - **السيد الميغر** (سويسرا): تحدّث في إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال، فقال إن سويسرا مصممة على تشجيع التنمية الاجتماعية، ولكنها لا تستطيع بالتأكيد أن تضطلع بأي شيء بمفردها. ويجب بالفعل على كافة الدول الأعضاء أن تتعهد بتشجيع الأولويات المتوخّاة من قبل المجتمع الدولي، إلى جانب الموارد التي سيتزود بها من أجل كفالة التنمية الاجتماعية.

٦٩ - والأمر يتمثل، بصفة خاصة، في التسليم بأن الدول مسؤولة، قبل كل شيء، عن تنفيذ التعهدات التي أُعلِنت في كوبنهاغن، والتي تكررت وتعززت في جنيف؛ وتعزيز التكامل بين التعاون الوطني والدولي، وبين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتهيئة الشفافية في مجال إدارة وتمويل التنمية الاجتماعية من أجل القيام، بشكل محدد بضمان إيجاد فرص للعمالة وتحسين ظروف العمل؛ وإدماج الأنهج المتعلقة بمسائل الهجرة وبسياسات العمالة الوطنية؛

وتشجيع الحوار الاجتماعي وإعادة تقييم مسؤولية الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني؛ وتشجيع المشاركة النشطة من قِبَل كافة العناصر الفاعلة التي تستطيع الإسهام في عملية التنمية الاجتماعية والمستدامة بهدف تكوين شراكات طوعية على الصعيدين الدولي والوطني.

٧٠ - والمتابعة المتكاملة للمؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة تمثل، بالنسبة للمجتمع الدولي الذي يتعين عليه أن يلتمس أوجه التآزر في مجال العمل، وسيلة من الوسائل الفريدة والفعالة التي من شأنها أن تشجع اقتصادات النطاق على الصعيدين الوطني والدولي، إلى جانب الحذر من تحديد أهداف يصعب تحقيقها في عالم لا يكف عن التطور. ومن هذا المنطلق، فإن سويسرا قد أيدت تلك التوصيات المقدمة إلى اللجنة في تقرير الأمين العام (A/58/172)، وذلك في سياق إيلاء اهتمام خاص لتدابير التنسيق المعززة التي تُتخذ لصالح المشاركة الفعالة للبلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي، بهدف تيسير وصول هذه البلدان للسوق العالمي، وتشجيع تنسيق المبادرات المكرسة من أجل أفريقيا، ولا سيما في ميدان المسائل الاجتماعية، وكذلك في إطار الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا، التي تشكل صكا قد يصلح ليكون نموذجاً لسائر مناطق العالم؛ إلى جانب العمل على تهيئة ثقافة من شأنها أن تحفز على توفير الديمقراطية والسلام ومنع الصراعات.

٧١ - **السيد بالاريزو (ليبريا)**: تحدث في سياق البند ١٠٥ من جدول الأعمال وباسم مجموعة ريو، فقال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد مكَّن بصورة محددة، من إدراك أن الفقر، وهو آفة ذات منحى عالمي، يتخذ صيغاً مختلفة، وفق البلدان وأنه ينبغي، لهذا السبب، أن يضطلع بنوعية من التنمية المستدامة والمتكاملة من شأنها أن تركز، مع هذا، على الكائن الإنساني. ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يولي الاهتمام على سبيل الأولوية، للتنمية الاجتماعية، مع القيام في نفس الوقت بتشجيع تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٧٢ - ومؤتمر قمة الألفية قد أفضى، من جانبه، إلى تحديد الأهداف الإنمائية التي ترمي إلى تيسير النمو والقضاء على الفقر. والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يشكلان، مع ذلك، صنوين لا يفترقان، وينبغي للحكومات والعناصر الاجتماعية الفاعلة أن تضطلع بمسؤولياتها في هذا الصدد.

٧٣ - والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية قد وفر، من ناحيته، فرصة للتشديد على أن الاقتصادات الوطنية مرتبطة بالنظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم، فإن نجاح المبادرات المتخذة من قِبَل البلدان يتوقف على ما يسود من حالة عامة.

٧٤ - ومن رأي الدول أعضاء مجموعة ريو أن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران ضروريان، وأن كلا منهما يعزز الآخر. والتفاقم الأخير للفقر بأمريكا اللاتينية، الذي يرتبط بما حدث من كساد في الاقتصاد العالمي، يشكل بالتالي خطراً بالغاً بالنسبة للسلام الاجتماعي والمؤسسات الديمقراطية، ومجموعة ريو تؤكد من جديد في هذا السياق أنها متمسكة بتنفيذ الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية.

٧٥ - والبلدان أعضاء مجموعة ريو تعتبر أن إعلان الألفية وجدول أعمال القرن ٢١ وتوافق آراء مونتيري وإعلان جوهانسبرغ وتوافق آراء كوزكو عليها دور ضروري جدير بالاضطلاع في ميدان القضاء على الفقر والإبعاد الاجتماعي، وخاصة فيما يتصل بسوء التغذية والجوع لدى الأطفال، فضلا عن إزالة تهميش النساء.

٧٦ - وتحقيق هذه الأهداف يتأتى من التعليم والتعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية.

٧٧ - **السيد الكالاي** (فنزويلا) قال إن تحسين نوعية الحياة لدى السكان تتطلب الأخذ بسياسات تجمع بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والحماية البيئية. واجتماعات القمة والمؤتمرات العديدة التي نُظِّمت مؤخرا تحت رعاية الأمم المتحدة، قد أثبتت أن المجتمع الدولي يدرك ذلك الدور الذي يستطيع أن يضطلع به من أجل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على ملايين البشر. وبغية مكافحة الآثار الضارة المترتبة على العولمة، التي تؤدي إلى زيادة الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، يجب على الدول أن تفي بما أعلنته من تعهدات.

٧٨ - وفي مواجهة المشاكل المتعلقة بالتفاوتات الاجتماعية، قامت حكومة فنزويلا بوضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧، وتستهدف هذه الخطة تحسين ظروف المعيشة والرعاية الصحية، ومكافحة الفقر والتهميش والإبعاد الاجتماعي، وتوزيع الثروات على نحو أفضل شأنا. وهي تبذل قصاراها من أجل تهيئة نظام اجتماعي جديد يستند إلى العدالة الاجتماعية والمساواة ومشاركة المواطنين، مع كفالة الكرامة بالنسبة للجميع. وهي تحاول، من أجل الاضطلاع بهذا، أن تجعل رؤوس الأموال في متناول الشعب من خلال تشجيع أنشطة الانتاج المستقلة، ولا سيما على الصعيد الريفي، مع استهداف كفالة الأمن الغذائي، وكذلك من خلال وضع صكوك قانونية وآليات مالية مناسبة.

٧٩ - وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، تحققت نتائج إيجابية بناء على السياسات والخطط والبرامج التي وضعت موضع التنفيذ، وذلك على الرغم من المشاكل السياسية التي شهدها البلد. وفنزويلا قد صاغت برامج بشأن الشباب والأسرة والمسنين والمعوقين في إطار الاستناد إلى قوانين تم سنها مؤخراً. وهي تؤيد علاوة على ذلك، القيام بوضع اتفاقية دولية تتعلق بحقوق المعوقين وكرامتهم، كما أنها ستشارك في الفريق العامل الذي سيتولى، خلال الشهور القادمة، صياغة هذه الاتفاقية.

٨٠ - ومن الجدير بالذكر أن الأمين العام قد عمد، في تقريره بشأن التنمية الاجتماعية، إلى إيراد مجموعة من التوصيات تتعلق بضرورة إدماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب العمل على إيلاء كل ما ينبغي من اهتمام لهذه المسألة من قِبَل لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفنزويلا تؤيد هذه الاقتراحات، كما أنها ترى أن المناقشات الرفيعة المستوى للمجلس ومناقشات الجمعية العامة تشكل وسيلتين ممتازتين من وسائل التقدم.

٨١ - وينبغي أن يُشار، في نهاية المطاف، إلى أنه سينعقد بفنزويلا، في ٨ و٩ و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالفقر والمساواة والإدماج الاجتماعي. وهو اجتماع من إعداد منظمة الدول الأمريكية.

٨٢ - **السيد كمبرباتش** (كوبا): قال إنه ينبغي تقييم طريقة قيام البلدان بالوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي الواقع، وعلى الرغم من الوعود المعلنة، فإن ما يزيد على ١,٢ مليون من الأفراد يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، كما أن ٨٠٠ مليون نسمة تعاني من الجوع، و٨٧٦ مليون نسمة تتسم بالأمية، إلى جانب وجود ١١٥ مليون طفل خارج نطاق المدارس. وثمة ملايين من

المرضى بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، والملاريا، والأطفال الذين يموتون من جراء أمراض يمكن تجنبها، والنساء اللآئي يتعرضن للوفاة في أعقاب حالات الولادة، والسكان الذين لا يستطيعون الوصول إلى المياه الصالحة للشرب أو الخدمات الصحية. وهذه المشاكل تصيب، على نحو محدد، البلدان النامية التي لا تستطيع أن تواجهها بعد سنوات طويلة من الاستعمار والخضوع لنظام اقتصادي جائر. والبلدان المتقدمة النمو تشهد أيضا الفقر، مع هذا. ففي نفس الوقت الذي تقوم فيه هذه البلدان باستهلاك مواد غير مستدامة وموارد غير متجددة، إلى جانب تبديدها لثروات كوكب الأرض، فإن ثمة تفاقما للاستبعاد الاجتماعي، كما أن ثمة تزايدا في مشاكل الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي. ويبدو أن تعزيز الكفاءة الاقتصادية تبرر، في الواقع، اطراد البطالة.

٨٣ - والبلدان المتقدمة النمو قد خفضت من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي كانت توفرها، وهي لم تضطلع سوى بجهد ضئيل نسبيا من أجل تخفيف عبء الدين الخارجي الذي تتحمله البلدان النامية، كما أنها قد أغلقت أسواقها أمام صادرات العالم الثالث. وبغية التقدم في طريق التنمية الاجتماعية، يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتعهدات التي أعلنها في المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة، التي نُظِّمت تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن يكفّ عن مطالبة البلدان النامية بالحدّ من نفقاتها في مجال الصحة أومن تلك النفقات التي تكرسها للثقافة والتعليم والضمان الاجتماعي.

٨٤ - وكوبا، التي تستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، قد اضطلعت بنجاح بتنفيذ استراتيجيات للتنمية الاجتماعية لصالح الشباب والمعوقين والمسنين، وهي قد قامت بهذا على الرغم من الحصار الذي فرضته عليها الولايات المتحدة منذ أكثر من ٤٠ عاماً. وفي كوبا، يمكن لكل فرد أن يصل إلى الخدمات الصحية، كما أن معدل وفيات الرضع منخفض، والأطفال يحصلون على التطعيم، والشبكة الكهربائية تخدم ٩٥ في المائة من مساحة البلد، وثمة ٨٠ في المائة من سكان الريف تصل إلى المياه الصالحة للشرب، ومعدل التعليم مرتفع، مما سلّمت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٨٥ - ومن رأي كوبا أن هناك ضرورة لقيام المجتمع الدولي بالتعاون، بهدف تحسين الحالة الاجتماعية في العالم، مع إيلاء المراعاة الواجبة للتقاليد والثقافات المحلية. وهذا البلد يضطلع، من جانبه، بإيفاد مرشدين صحيين إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا، كما أنه يقدم منحاً لشباب العالم الثالث، وييسر من محو الأمية، فضلا عن نهوضه بأعباء برامج أخرى أيضا. وهذا التعاون الدولي قد يؤدي إلى نتائج ملموسة بالنسبة لملايين الأشخاص المحرومين. وسوف يتعذر علاج تلك الحالة الخطيرة التي تكتنف البلدان النامية، فضلا عن إقامة تنمية اجتماعية متكاملة والكف عن إثراء فئة ضئيلة على حساب الغالبية العظمى، إلا من خلال الاتسام بروح التضامن والاحتفاظ بما يلزم من احترام.

٨٦- **السيد روبي** (بوتسوانا): تحدث باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن الجماعة تؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. ولا يزال من الأولويات لدى الجماعة، تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. والبلدان أعضاء الجماعة قد قامت في الواقع، سواء على الصعيد الجماعي أم الفردي، بمضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية، وتحسين تنسيق آليات متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

٨٧ - والجماعة تواجه معدل فقر مرتفع، ومن ثم، فإنها قد وضعت خطة إنمائية استراتيجية، على الصعيد الإقليمي، ومن أجل القيام، بصفة خاصة، ببلوغ معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٧ في المائة بفضل إدارة الشؤون على نحو سليم وتناول الاقتصاد بشكل صحيح، إلى جانب تخفيض معدل الفقر إلى النصف من الآن وحتى عام ٢٠١٥. وقد تحسنت كذلك الحالة المتصلة بالأمن الغذائي.

٨٨ - وبصفة عامة، لا تزال الحالة الاقتصادية للجماعة متسمة بالضعف، وثمة جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي يتأتى من قطاعين اثنين من قطاعات الإنتاج، وهما قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الاستخراجية. وعلى الرغم من أن الجماعة تشعر بالقلق إزاء فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية في كانكون، فإنها تأمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق بجنيف قبل حلول أجل عام ٢٠٠٤ الذي سبق تحديده في المكسيك.

٨٩ - ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) متفشٍّ بصفة خاصة بين بلدان الجماعة، وقد تؤدي آثاره إلى زعزعة الثقة في التقدم الاجتماعي - الاقتصادي الذي تحقق في العشرين عاما الأخيرة. ومن منطلق محاولة معالجة المشاكل القائمة، اضطلع رؤساء الدول والحكومات، في تموز/يوليه ٢٠٠٣ بماسيرو، بإصدار إعلان بشأن فيروس نقص المناعة/السيدا، وهذا البرنامج يحدد مجالات للعمل تتسم بالأولوية، كما أنهم قد قرروا إنشاء صندوق إقليمي لتنفيذ إطار استراتيجي وبرنامج للعمل للجماعة فيما يتصل بفيروس نقص المناعة/السيدا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

والجماعة ترحب بما تلقته من دعمٍ من الأمم المتحدة ومختلف البلدان، وكذلك بما يدور من مناقشات لدى منظمة التجارة العالمية من أجل تمكين البلدان، التي تفتقر إلى القدرات الإنتاجية اللازمة، من استيراد أدوية نوعية أقل تكلفة.

٩٠ - والجماعة تشير إلى أن ذلك الجزء من إعلان كوبنهاغن، الذي يتناول تعجيل التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، يتضمن تأييد التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره A/58/172، إلى جانب مطالبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز تنسيق ومواءمة المبادرات داخل الأمم المتحدة.

٩١ - والدول أعضاء الجماعة تنوي إدراج الأولويات الواردة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات من قبيل الزراعة والمعلومات المتصلة بالصحة والاتصالات وتنمية الهياكل الأساسية، وذلك في الخطط الإنمائية الوطنية لهذه الدول، مع زيادة التمويل المخصص لها.

٩٢ - ووضع اتفاقية دولية بشأن حقوق المعوقين وكرامتهم لا يزال يشكل تحديا أمام الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من قبول الفكرة ذات الصلة بصفة عامة وبداية العملية التحضيرية. والجماعة تؤيد كل التأييد نتائج المؤتمر الاستشاري الإقليمي المعني بأفريقيا، الذي عُقد بجنوب أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٣، وهي توافق على المشاركة بقدر الإمكان، في صياغة هذه الاتفاقية مع مساهمة المنظمات الأفريقية للمعوقين.

٩٣ - والجماعة تسلم بما يوفره المسنون من إسهامات في الإبقاء على الأسر والمجتمعات المحلية في عصر فيروس نقص المناعة/السيدا، وهي تنوي مراعاة مسألة الشيوخة في برامجها وسياساتها الإنمائية. وهي تؤيد كذلك

التوصيات التي ذكرها الأمين العام في تقريره بشأن هذه المسألة (A/58/160).

٩٤ - **السيد رشدي** (مصر): قال إنه منذ إدخال فكرة الحق في التنمية في عام ١٩٨٦، فإن المجتمع الدولي يتزايد اهتمامه دائماً بالتنمية الاجتماعية، التي أصبحت بمثابة قاسم مشترك في جميع المؤتمرات التي نُظِّمت تحت رعاية الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت. والحق في التنمية حق أساسي. والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ينبغي لها، مع هذا، أن تراعي التنوع الثقافي، حيث لا يمكن فرض أي طريقة بعينها من طرق التفكير.

٩٥ - والحق في تقرير المصير من الحقوق الأساسية التي ترتبط على نحو وثيق بالحق في التنمية، الذي كان موضع تشديد في إعلان كوبنهاغن. والوثائق التي تتناول تقييم تنفيذ هذا الإعلان تقضي بأن الاحتلال الأجنبي وإنكار الحق في تقرير المصير من شأنهما أن يعوقا التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الواجب على الأمم المتحدة أن تستعرض اسلوب مساهمتها في التنمية، وإن كان من الضروري أيضا لها أن تدرس حالة البلدان التي لا تزال خاضعة، في القرن الحادي والعشرين، لاحتلال دولة أجنبية، دون أن يكون لديها أي أمل في التنمية. ومما يدعو إلى الفزع أن ثمة ممارسات في غاية السوء، من قبيل احتلال الأراضي والاستعمار والطرد، لا تزال مقبولة لدى من يعتبرون أنفسهم بمثابة نماذج في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ومقاومة نظم الحكم المطلق.

٩٦ - ويجب، قبل كل شيء، أن تستعيد هذه البلدان سيادتها. ولا يمكن لأي إقليم أن يحظى بالاستقرار إذا كان محتلا. وهذه بيّنة بسيطة ينبغي أن تكون مفهومة من قِبَل الدول كلها، وخاصة الدول القائمة بالاحتلال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.